الأمم المتحدة

A/62/359–S/2007/569

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٤ و ٩٨ (خ) و ١٠٨ من جدول الأعمال
منع نشوب الصراعات المسلحة
تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان المتعلق بالحالة في منطقة كيدال (شمال مالي) الذي أدلى به وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي أثناء لقاء أجراه مع السلك الدبلوماسي في باماكو في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

وهذا البيان بمثابة ورقة موقف لحكومة مالي بهذا الشأن.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٤ و ٩٨ (خ) و ١٠٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أمي **ديالو**
القائم بالأعمال بالنيابة

091007 091007 07-51646 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

بيان استهلالي أدلى به وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي أثناء لقاء مع السلك الدبلوماسي

كولوبا، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

أشكركم على حضوركم هذا الصباح في وزارة الخارجية والتعاون الدولي. وإني، برفقة زملائي من إدارة الإقليم الوطني، والدفاع، والتخطيط، سأتكلم أمامكم أيها السيدات والسادة السفراء، ورؤساء البعثات، وممثلو المنظمات الدولية، باسم حكومة جمهورية مالي، عن الحالة في منطقة كيدال.

فهذه الحالة تتسم بتعدد الأعمال الإرهابية المرتكبة على أيدي أفراد جماعة من قطاع الطرق المسلحين بقيادة إبراهيم آغ باهانغا. ففي ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، أخذ أعضاء بعثة المشروع الأفريقي للمكافحة العاجلة للجراد الصحراوي رهائن في تجياريت؛ وفي ٢٧ آب/أغسطس بأزكاك و ٢٩ آب/أغسطس، بالقرب من تيتراواتين، هوجمت قوافل تموين عسكرية وسقطت أرواح وخطفت معدات في الهجوم؛ وفي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس، انفجرت مركبات مدنية تنقل أفرادا ومواشي لدى مرورها على ألغام بالقرب من تيتراواتين، مما أدى إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى.

وأمام هذا الوضع، سارعت الحكومة، بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية، إلى اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة عليه.

وقد أبلغت السلطات المختصة في مالي الرأي العام الوطني والدولي بهذه الوقائع في الوقت الحقيقي.

وبعد هذا التذكير، أود الآن أن أؤكد هنا، وفيما بعد، النقاط التالية:

١ - إن الحفاظ على سلامة الأراضي وأمن الأشخاص والممتلكات، والدفاع عن قيم الديمقراطية والجمهورية وصيانتها تقع وستظل تقع في صميم مهمة قواتنا المسلحة وقواتنا الأمنية وغيرها من مؤسسات الجمهورية، التي ستواصل الحرص على احترامها التام.

٢ - سيواصل رئيس الجمهورية جهوده ومبادراته بغية اتباع نهج تنسيقي لكفالة الاستقرار والأمن في بلدنا، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي.

٣ - ستواصل الحكومة، بتصميم وبدعم من شركائها الفنيين والماليين، برنامجها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مالي، وبخاصة في مناطق الشمال، من خلال تنفيذ استنتاجات وتوصيات منتدى كيدال المعقود يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧.

وفي هذا الصدد، جرى أو يجري تنفيذ إجراءات ملموسة، وبخاصة في مجالي الصحة والاتصال. وتشير ملفات المشاريع المتعلقة بإنجاز البنى الأساسية الطرقية، من قبيل تزفيت الطرق الممتدة بين غاو وكيدال، أو أنسونغو وميناكا وأندرابوكاني، أو نيونو وتونكا وتومبوكتو أو حتى الطريق الممتدة بين كيدال وميناكا، إلى بلوغ مرحلة تقدم مرضية.

٤ - وستواصل مالي الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق الجزائر المبرم في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

فقد انتهي من تدريب وحدات الشرطة الخاصة بتشكيل سريتين إحداهما تتمركز في تين - إزيي والثانية في كيدال.

وأُنشئ صندوق لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بفتح حساب في المصرف المالي للتضامن وبدء التوصل بدفعات من الحكومتين المالية والجزائرية.

كما يجري وضع اللمسات الأخيرة على برنامج لتوفير التدريب المهني للمقاتلين السابقين من تحالف ٢٣ أيار/مايو وللشباب في ثلاث مناطق شمالية، وسيستفيد منه أربعمئة (٤٠٠) شاب.

٥ - وترى حكومة مالي أن أفعال قطاع الطرق المسلحين بقيادة إبراهيم آغ باهانغا خطيرة لأنها تشكل خرقا للسلام الذي بذلنا الغالي والنفيس من أجله في هذا الجزء من الإقليم الوطني - وهو عنصر أساسي للغاية لصون الأمن الإقليمي بل والأمن الدولي - وانتهاكا صارخا لمثل الجمهورية الثالثة والشرعية الدولية، وبخاصة معاهدة أوتاوا بشأن الألغام المضادة للأفراد.

وبعد حكومة مالي، يجدر أن يدين المجتمع الدولي إدانة واضحة للغاية هذه الأعمال، وأن يتم التصدي للمسؤولين عنها بحزم وعزم وتضامن.

ولهذه الغاية، فإن حكومة مالي تعلم أن بإمكانها الاعتماد على الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي للبلدان والمنظمات التي تمثلونها، وذلك لوضع حد لهذين التهديدين الجديدين للسلام والأمن الدوليين اللذين يتمثلان في الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات. إننا الآن، أنا وزملائي، على استعداد للرد على أي أسئلة تطرحونها أو تلقي أي اقتراحات مفيدة تقدمونها.